



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (4)

التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في موازنة بلدية القدس  
والخطط الحكومية: الأهداف، الأشكال، التبعات

راسم محيي الدين خميسي

8 حزيران 2020

## إعداد

أ. د. راسم محيي الدين خمائسي مُخطّط مدن وجغرافيّ، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضريّة، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا: [Khamaisir@gmail.com](mailto:Khamaisir@gmail.com).



أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

مسألة مكانة وحال الفلسطينيين العرب المقدسيين (فيما يلي المقدسيون) هي نتاج احتلال استعماري استيطاني يقوم بتثبيت ذاته بالقوة وتغيير الواقع على الأرض، مستخدماً رواية دينية توراتية تدفع إلى صراع أيديولوجي، جيو-سياسي، ديموغرافي، وتبرر هيمنة على الموارد المادية والمعنوية بين العرب الفلسطينيين واليهود الصهيونيين. هذا الصراع الطويل الأمد له أشكال متعددة، بمستويات مختلفة، وله آثار مباشرة وغير مباشرة على الفرد والمجتمع المقدسي. كما إن مركباته وأدواته تغيرت منذ احتلال القدس الشرقية العام 1967 وحتى اليوم، وذلك مع تغيّر الحال الديموغرافي، السوسيو-ثقافي، الاقتصادي، والجيوسياسي، والمتأثر بواقع توازن القوى بين العرب والعبرانيين الصهاينة.

تهدف هذه الورقة الموجزة إلى تحديد المجالات الرئيسية للتمييز الحكومي الاقتصادي والاجتماعي والمكاني والثقافي ضد المقدسيين، وفهمها في سياقها السياسي الإسرائيلي؛ بغية استكشاف أولويات العمل المجتمعي والرسمي والدولي في سد احتياجات وفجوات التنمية في القدس الشرقية المحتلة.

منذ احتلال القدس الشرقية العام 1967، يعاني المقدسيون من سياسة التمييز المُمنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته (بلدية القدس، سلطة الأراضي، وزارات مختلفة)، وذلك بعد أن منحوا مكانة خاصة، مختلفة عن سائر الفلسطينيين الذين يسكنون الأراضي المحتلة. هذه المكانة، بعضها ذات سمات مؤقتة وأخرى ثابتة، شملت الأرض/المكان، الإنسان، المؤسسات الرسمية والشعبية التي تحولت خلال الفترة التي تجاوزت خمسة عقود، غمّقت خلالها السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وطبقت قوانين قسرية بشكل انتقائي على المقدسيين. تطبيق القانون الانتقائي والسياسات المنبثقة عنه، حدّد نظام ضريبة قطري وبلدي رسمي واحد مطبق على الفلسطينيين وعلى الإسرائيليين، على الرغم من وجود فجوة تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بين إجمالي مدخولات العائلات الفلسطينية مقابل نظيراتها من العائلات اليهودية القاطنة في مدينة القدس الشرقية والغربية،<sup>1</sup> إضافة إلى وجود تمييز واضح في الميزانيات المنفقة على تطوير شرقي القدس من قبل سلطات الاحتلال. هذا التمييز أدى إلى إحداث قصور في توفير جميع مرافق البنى التحتية، وعلى وجه الخصوص الشوارع والمرافق الصحية والتعليمية. من جهة ثانية، وضمن الاعتبارات الاستراتيجية لدولة إسرائيل فيما يتعلق بمكانة فلسطيني القدس الشرقية في المشروع الاستعماري الاستيطاني الأوسع، هناك برامج استثمارية تطويرية أطلقت مؤخراً من قبل الحكومة المركزية، تستهدف الأحياء الفلسطينية بهدف "تحسين جودة الحياة"، و"تقليص الفجوات"، مع إبقاء مكانة المقدسيين كما هي "المقيم الثابت" (رمون، 2018)، كجزء من استمرار تهديد الإنسان على اعتبار أنه مؤقت. بالمقابل، ينظر معظم المقدسيين إلى هذا الاحتلال بأنه مؤقت، ونهايته قريبة.

ساهمت حالة المؤقت المتبادلة في صياغة السلوك السياسي والسوسيو-ثقافي لغالبية الفلسطينيين، والمتأثرة بطبيعة وأهداف المشروع الوطني الفلسطيني الذي يسعى إلى نيل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. يجعل هذا الخطاب والسلوك الوطني الفلسطيني المقدسيين مترنحين بين المطالب المدنية والبلدية وبين المطالب القومية الوطنية. بالمقابل، تطبق الحكومة الإسرائيلية، ومعها بلدية القدس، سياسات ومصنوفة ضبط ذكية ذات مركبات خشنة وناعمة (خمايسي، 2018) تُبقي مكانة المقدسيين كمقيمين "ثابتين"، يعانون من حال المؤقت، ويتم التعامل معهم على أساس أنهم أفراد وليسوا مجموعة قومية ذات مصلحة وطنية قومية جماعية. وحددت هذه السياسات ومصنوفة الضبط الميزانيات المستثمرة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وميّزت ضد المقدسيين أفراداً وجماعات.

<sup>1</sup> حسب معطيات معهد القدس لبحث الدراسات، معدل الأجر في إسرائيل للذكور 12.282 شيكل، والإناث 8.191 شيكل. وفي القدس 8.834 شيكلًا للذكور، مقابل 7.103 شيكلًا للإناث، تتخلف لدى العرب المقدسيين الذكور إلى 6.067 شيكلًا، ولالإناث إلى 4.422 شيكلًا العام 2018.

[https://jerusalemstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB\\_503\\_%D7%A2%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-2019\\_web.pdf](https://jerusalemstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB_503_%D7%A2%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-2019_web.pdf)

هذه السياسات لم تتعامل معهم على أساس أنهم محتلون حسب القانون الدولي، ولم تمنحهم صفة المواطنة واستحقاقاتها حسب القانون الإسرائيلي، لكنها ربما تساهم في المطالبة بتحقيق المساواة في تخصيص وصرف الميزانيات الحكومية والبلدية،<sup>2</sup> ما خلق فجوات كبيرة بين الأحياء الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية والغربية. هذه الفجوات شملت البنى التحتية، والخدمات، وفرص التنمية والتطوير، وساهمت في تزداد مستوى وجود حياة المقدسين، ما يؤكد على زيف الادعاء الإسرائيلي بأن القدس الغربية والشرقية موحدة بعد الضم، وفرض القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية باستثناء قانون المواطنة.

واقع هذه الفجوات دفع أصوات إسرائيلية وفلسطينية إلى المطالبة بتطوير الأحياء الفلسطينية وتوفير الخدمات والبنى التحتية، بما في ذلك تخفيف حالة الفقر، وتحسين أوضاعهم السوسيو-اقتصادية. ودافع السلطات الإسرائيلية مختلفة عن تلك الفلسطينية، وبعضها متناقضة مع المصلحة الفلسطينية. هذه الأصوات غيرت قوتها خلال فترة الاحتلال، حتى دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ قرارات حكومية، كان آخرها قرار رقم 3790، الذي رصدت بموجبة ميزانيات عينية قطاعية لتطوير الأحياء المقدسية والمقدسين.

نبدأ هذه الورقة البحثية بمحاولة الإجابة عن السؤال التالي: ماذا يقف وراء هذه القرارات؟ وما هي مبرراتها، وإسقاطاتها وتبعاتها، ومدى قدرتها على توفير متطلبات السكان المقدسين، وذلك حسب القانون الدولي (اتفاقية جنيف الرابعة) ما قد يساهم لاحقاً، وبعد إنهاء الاحتلال في مواعدها للمشروع الوطني الفلسطيني مقابل المشروع الصهيوني؟ نتناول بعدها بإيجاز تاريخ التمييز السياسي والخدمي/التطويري الإسرائيلي، ومجالاته وآثاره، مركزين على أربعة قطاعات: تخطيط مكاني وإسكان، خدمات اجتماعية وثقافية، بنية تحتية، تنمية اقتصادية محلية. وننتقل بعدها إلى عرض السياسات والبرامج الحكومية الجديدة: أهدافها، مجالاتها، وتنفيذها. أما الجزء الأخير من الورقة، فيتناول رصد بعض السيناريوهات والبدائل المتاحة للحفاظ على وحدة القدس الشرقية الجغرافية والبشرية والاقتصادية، وللتعامل مع السياسات الإسرائيلية ومؤسسات الاحتلال. ونختتمها بمحاولة استشراف مستقبلها. تعتمد الورقة على معطيات من مصادر إحصائية إسرائيلية وقرارات حكومية نقوم بعرضها، وتحليلها بشكل نقدي واستخلاص الفوائد والعيوب منها.

### القدس في المشروعين الوطني الفلسطيني والصهيوني

تشكل السيادة على القدس، وبخاصة منطقة البلدة القديمة وحوضها البصري، أحد أهداف وطموحات المشروع الوطني الفلسطيني، يقابله المشروع الصهيوني. ولإحراق هذه السيادة لتشمل الإنسان، والمكان، والمؤسسات، والموارد المادية والمعنوية، يجري صراع مستمر بين المشروعين. هذا الصراع ليس وليد البارحة، بل تجاوز القرن، ويتضاءل الأفق لعله أو تسويته على خلفية حال علاقات القوة غير المتناظرة بين المشروعين، وتفاوت ميزان القوى العسكرية الدائم لكل مشروع، وبخاصة في العقد الأخير. يشمل هذا الصراع المستمر مركبات أخلاقية، دينية/أيديولوجية تؤسس سرديات وتبينها وتعرضها، وتكون، في كثير من الأحيان، متناقضة، لتشكيل وعي ذاتي وجمعي لإحراق السيادة المادية في واقع غياب التناظر في علاقات القوة ومركباتها.

يحظى المشروع الصهيوني بقوة الدولة وحضورها، التي تشرع القوانين وترصد موارد مادية كثيرة، وتعرض سرديته في المحافل الدولية وتلقي دعماً، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل معلن، ودول أخرى بشكل مبطن. أما المشروع الفلسطيني، فيفتقر لقوة الدولة، ويعتمد على حقة الأخلاقي، والوطني، والسياسي لتحقيق حق تقرير المصير المدعوم والموثق بقرارات الشرعية الدولية، بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تساهم في صياغة سرديته وتدعيم صمود أبنائه وحضورهم في المكان لصد العدوان الإحلالي الذي يمارسه المشروع الصهيوني، مستفيداً من الدعم العربي والإسلامي، والشرعية الدولية العاجزة عن تطبيق قراراتها. حال الصراع الطويل على السيادة والحضور بين المشروعين، كان له أثر مباشر على مكانة المقدسين والموارد المادية التي ترصد لهم من روافد مختلفة. بينما يحظى المشروع الصهيوني بمراد مادية كبيرة لإحراقه واستدامته، وذلك يشمل موارد مرصودة من الدولة الإسرائيلية، ومن مؤسسات وجمعيات أهلية ومستثمرين صهيونيين، فإن المشروع الفلسطيني يعاني من شحة الموارد المادية الذاتية

<sup>2</sup> حتى لو منح المقدسيون مكانة المواطنة في إسرائيل، فإن ذلك لا يعني أنهم سيحظون بالمساواة، بل سيقعون منقوصي الحقوق والفرص نتيجة لطبيعة وماهية الدولة، وخير شاهد على ذلك حال المواطنين العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، الذين ما زالوا يعانون من حال التمييز والفجوات.

والمنقولة، ومن محددات ومعوقات قانونية وإجرائية تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها المتعددة (البلدية والأهلية) لتحقيق الغلبة للمشروع الصهيوني والدولة الوطنية الإسرائيلية. من نافلة القول الإشارة إلى جدلية وتأزر العلاقة بين دولة إسرائيل وبين المشروع الصهيوني الذي حقق جزءاً من برامجه بإقامة دولة إسرائيل عام 1948 على أنقاض نكبة المشروع الوطني الفلسطيني لإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية. هذه النكبة أدت إلى تقسيم القدس واحتلال الجزء الغربي ما يتناقض مع قرار الأمم المتحدة رقم 181 للعام 1947، الذي اقترح تقسيم فلسطين لدولة يهودية وأخرى عربية، وإبقاء القدس ومحيطها تحت رعاية دولية/أممية. واستمر قضم المشروع الوطني الفلسطيني مع احتلال باقي الأراضي الفلسطينية العام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.

بعد احتلال القدس عسكرياً، وجد قادة المشروع الصهيوني الفرص سانحة لإكمال تحقيق مشروعهم الإحلالي بواسطة استخدام قوة الدولة، وذلك بضم حوالي 71 كلم مربع من مساحة الضفة الغربية إلى نفوذ بلدية القدس الغربية الإسرائيلية، بما في ذلك منطقة نفوذ بلدية القدس العربية التي شملت حوالي 6.4 كلم مربع، وضمها إلى بلدية القدس الغربية. إلغاء بلدية القدس العربية هدف إلى ضرب العمل المؤسسي العربي الفلسطيني في القدس والقضاء عليه. كما قامت الدولة بمنح مكانة خاصة للمقدسين الأصليين (المدنيون، والقرويون، والبدو)، الذين بقوا في القدس عُرفت بـ"المقيم الثابت" للمقدسين، بالمقابل، قامت بفرض القانون الإسرائيلي على الأرض، وعملت على فصل الإنسان المقدسي عنها قانونياً. من هذه القوانين،<sup>3</sup> قانون أساس أقر في آب 1980 "يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، وهي مكان إقامة رؤساء الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا". وكجزء من عملية تطبيق نموذج الفصل بين الإنسان والأرض/المكان، قامت إسرائيل بمصادرة ما يزيد على 26.3 كلم مربع من الأراضي الخاصة الفلسطينية المقدسية، وسيطرت على الأراضي المسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، ما قلص الأراضي المملوكة، المستخدمة والخاضعة للمالك والمستخدم المقدسي الشخصي والأهلي. تطبيق أنموذج السيطرة على الأرض/المكان ومحاولة فصلها عن الإنسان الفلسطيني، هي جزء من منهجية المشروع الصهيوني منذ انطلاقتها المنظمة بداية القرن العشرين، ما ساهم في توسعه إقليمياً، بالمقابل حصر وشرذمة المشروع الوطني الفلسطيني جغرافياً، مكانةً ومؤسسياً، وحتى قلص طموح أبناء المجتمع الفلسطيني بحسب مكان تواجدهم في الوطن المحزناً وخارجة. هكذا أصبح المقدسيون جزءاً من مجموعات الشعب الفلسطيني ذي الظرفية الخاصة، يعاني من تهديد وجودي مُميز ويتعايش في وضع تغلب عليه حالة التناقضات، والازدواجيات، والثنائيات التي تشمل: الوطني مقابل المدني، الحالي مقابل المستقبلي، الفردي مقابل الجمعي، تعامل مع سلطات الاحتلال ورفضها، حيث إن المقدسين يقفون في الواجهة اليومية أمام المشروع الصهيوني، محاولين حفظ وإنقاذ أنفسهم، وخوض صراع البقاء والصمود لاستدامة المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يعاني من حالة فيها كثير من التحديات لمواجهة القوانين والقرارات الإسرائيلية المتناقضة والمنتهكة للقانون الدولي، وبخاصة بعد إقرار قانون أساسي إسرائيلي، يُعرّف إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي العام 2018،<sup>4</sup> حيث أنكر هذا القانون على الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم في وطنهم، بعد الإعلان في مبادئ القانون البند 1: "1. أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل. 2. دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. 3. ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرياً للشعب اليهودي"، وكذلك حقهم في أن تكون القدس الشرقية عاصمتهم وتحت سيادتهم كما أشار القانون في البند 3 "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل". ووجه نقل السفارة الأمريكية إلى القدس العام 2019، ولاحقاً الإعلان عن صفقة القرن 2020 ضربة للمشروع الفلسطيني، وبخاصة في القدس. بالموازاة، قامت الحكومة الإسرائيلية بإقرار قرارات حكومية ورصد ميزانيات لسيطرتها على المقدسين وتبنيهم/تطويعهم لمشروعها. بالمقابل، يقف المقدسيون أمام تحديات وورطات لكيفية التعامل وإدارة الصراع مقاومين، وفي بعض الحالات مترنحين، بين مشروع المعيشة المدنية اليومية، وبين انتمائهم الوطني ومساهمتهم في حفظ المشروع الوطني الفلسطيني.

<sup>3</sup> <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/21/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

<sup>4</sup> <https://www.adalah.org/ar/content/view/9571>

## التمييز السياسي والخدمي/التطوري الإسرائيلي، مجالاته وآثاره

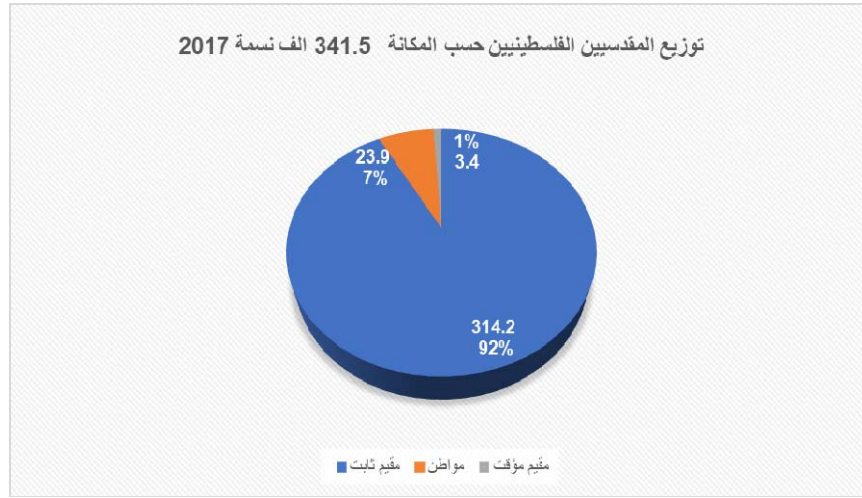
خلقت ماهية التناقض والصراع بين المشروع الوطني الفلسطيني والصهيوني حالة يومية من التمييز البنيوي والإجرائي الممنهج في السياسات وأدوات تطبيقها اليومي في القدس. ويشمل ذلك الميزانيات التي تخصص لتطوير الأحياء المقدسية. نشهد التمييز، بشكل واضح، بين القدس الغربية والشرقية بشكل عام، وبين الأحياء الفلسطينية المقدسية والمستعمرات المقامة في القدس الشرقية أيضاً. وكانت لهذا التمييز إسقاطات وتبعات على مجمل مجالات حياة المقدسيين، وآثار سلبية عليهم ساهمت في إقارهم. ونتناول فيما يلي بعض جوانب ومجالات هذا التمييز، مستقيدين من بعض ما تناوله ولخصه تقرير مراقب دولة إسرائيل للعام 2019.<sup>5</sup> ونلاحظ هنا أن هذا التمييز له جوانب فردية شخصية وجمعية، ما يقلل ويحد من قدرة وقوة المقدسيين لنيل حقوقهم الحياتية المدنية والوطنية الأساسية.

مكانة "المقيم الثابت": منح الفلسطينيون المقدسيون مكانة "مقيمين ثابتين" كتعريف مكانة جديد لسكان أصلايين. هذه المكانة منحت للمقدسيين الذين أُحتلوا من قبل إسرائيل بموجب قانون "الدخول لإسرائيل-1952"، وهي مكانة تمنح لمن يدخل إسرائيل لغرض العمل، متتكرة لكونهم مواطنين أصلايين. كما منح المقدسيون بعد العام 1967 بطاقة الهوية الإسرائيلية، وهي هوية خاصة بالمقدسيين وتشبه الإسرائيلية في التصميم واللون، ولا تمنح حاملها الحقوق والواجبات نفسها، ولم يمنحوا المواطنة، أو تفرض عليهم المواطنة حسب قانون المواطنة الإسرائيلي للعام 1950. من جهة ثانية، رفض الفلسطينيون التقدم بطلب الجنسية الإسرائيلية، وبالمقابل ترفض إسرائيل، في الغالب، طلبات الجنسية المقدمة من المقدسيين الفلسطينيين. منذ العام 2003، قدم حوالي 15 ألف شخص فلسطيني مقدسي طلب الجنسية الإسرائيلية، من أصل حوالي 330 ألف مقدسي فلسطيني، وصادقت إسرائيل على أقل من ستة آلاف طلب.<sup>6</sup> هذه المكانة المميزة هي نتاج بقاء المقدسيين الفلسطينيين في حالة المؤقت المشروط حتى أنها خلقت ثقافة المؤقت المُنتظر أن تتغير مكانته وحاله. وحسب مكانة "المقيم الثابت"، منح المقدسيون الفلسطينيون حق الانتخاب للبلدية، ولكنهم لم يمنحوا حق الانتخاب للبرلمان ونيل جواز سفر إسرائيلي، وبذلك بقوا عرضة للتهديد بنزع هويات الإقامة والطرده، وإشكاليات متعددة تتعلق بالسفر إلى خارج بلدهم. هذه المكانة المشروطة والمستمرة أكثر من 53 سنة من الاحتلال، حالت دون منح وتفعيل حق المقدسيين في المدينة، بمعنى المشاركة والتشارك في إنتاج المكان على الرغم من أنهم مستهلكون له، ولأن غالبيتهم لا يشاركون في الانتخابات البلدية (طوعاً)، والقطرية الإسرائيلية (طوعاً وقسراً) لاعتبارات وطنية، ورفضهم لتطبيع مكانتهم، على الرغم من أن هذا الموقف الوطني ربما أضعف حضورهم في التأثير السياسي وتقاسم قوة اتخاذ القرار البلدي لتقاسم الميزانيات المرصودة وصرّفها لتحسين حالهم، ولكن تمسكهم بالمشروع الوطني والقانون الدولي يدفعهم إلى تفضيل تجنب المشاركة وحفظ حقوقهم الوطنية دون التضحية بها لمكتسبات مادية، بعضها ربما يكون وهمياً. بالمقابل، استغل الإسرائيليون مكانة المقدسيين، وسلوكهم السياسي، وحملوهم المسؤولية بأن عدم مشاركتهم هي سبب في قلة صرف الموارد المرصودة لتطوير أحيائهم، وفتح فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهم. لا تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على إيجابيات وسلبيات المشاركة السياسية للمقدسيين في المنظومة السياسية الإسرائيلية، البلدية والقطرية، ولكن ما نود الإشارة إليه أن مكانة "المقيم الثابت" الممنوحة قسراً من الاحتلال الإسرائيلي تحرمهم من حق أساسي وهو حق المواطنة الثابتة المستقرة، وتساهم في مجمل أشكال التمييز ضدّهم في معظم السياسات التي تصاغ لإدارة شؤون حياتهم اليومية الفردية والجمعية.

<sup>5</sup> مراقب الدولة، 2019. تطوير وتقوية مكانة القدس، تقرير رقابة خاص، الجزء الثاني، حزيران 2019 (بالعبرية).

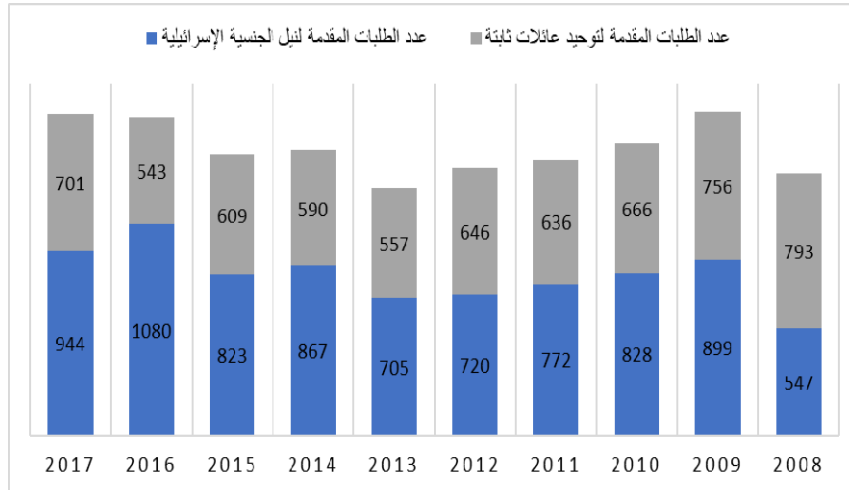
<sup>6</sup> <https://www.hrw.org/he/news/2017/08/08/307607>

شكل 1: توزيع المقدسيين حسب المكانة 2017



حسب المعطيات التي ركزها مراقب الدولة (2019)، خلال الفترة بين العامين 2008 و2017، تم تقديم 8185 طلباً لنيل الجنسية الإسرائيلية، و6497 طلباً لتوحيد عائلات ثابت لدى المقدسيين غالبيتها ردت (انظر شكل 2).

شكل 2: عدد الطلبات المقدمة من المقدسيين لنيل الجنسية الإسرائيلية وتوحيد عائلات ثابت بين العامين 2008-2017



المصدر: تقرير مراقب الدولة، 2019.

المبنى الديموغرافي: وصل عدد سكان القدس حسب حدود البلدية الحالي والبالغ حوالي 125 كم مربع في نهاية العام 2017 حوالي 901.1 ألف نسمة، منهم 341.5 ألف مقدسي، مشكلين حوالي 38% من مجمل سكان المدينة (انظر جدول رقم 1). سمات هذا المجتمع المقدسي الغالبة أنه مجتمع شاب، حيث وسيط سنوات العمر لديه بلغت 21.4 سنة العام 2017، بالمقارنة مع 25.6 سنة لدى المجتمع اليهودي في القدس، أما في مجمل إسرائيل فكان 29.8 سنة. وهذا يعني أن نسبة معدل الإعالة (عدد السكان/عدد العاملين) تجاوزت 1092 للألف بمجمل القدس، بما يشير إلى أن المجتمع هو مجتمع فقير. لذلك، القدس هي ثاني أفقر مدينة في

إسرائيل بعد بني براك التي تسكنها غالبية يهودية أرثوذكسية -حريديم. بالمقارنة، فإن القدس يسكنها حالياً حوالي 35% حريديم. هذا المبنى الديموغرافي يقلل من نسبة المشاركة في القوى العاملة الكامنة التي وصلت العام 2017 إلى 52% من مجموعة الجيل 25-64 سنة لدى المقدسيين، مقابل 78% لدى الإسرائيليين في القدس. ومما يزيد فقر المقدسيين، نسبة مشاركة النساء المقدسيات المنخفضة في القوى العاملة، التي لم تتجاوز 27% مقابل 80% لدى الإسرائيليات في القدس. هذه المشاركة المنخفضة تعني دخلاً منخفضاً للأسر كثيرة الأولاد، حيث بلغ معدل حجم الأسرة المقدسية العام 2017، 5.2 شخص للأسرة، مقابل 3.4 شخص للأسرة اليهودية في القدس.

يشكل المبنى الديموغرافي مركباً أساسياً في تعميق الفجوات الاقتصادية بين العرب واليهود، ما يتطلب زيادة المصروفات على الخدمات مقابل قلة المدخولات بسبب انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة، ونسبة البطالة العالية، ومبنى سوق العمل، حيث يتركز عمل المقدسيين في فروع العمل التي تتميز بدخل متدنٍ، ما يضعف قدرتهم الاقتصادية، حيث وصلت نسبة المقدسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 75%، مقابل 50% لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل، و-29% لدى اليهود في القدس.<sup>7</sup> هذا الواقع الاقتصادي الذي يشير إلى ضعف الطبقات الوسطى المقدسية، يتطلب دعماً حكومياً لتوفير الخدمات والبنى التحتية. أما سياسات التمييز والضبط (Control) الممارسة ضدهم، فتزيد من تردّي وضعهم الاقتصادي الاجتماعي وتُدخلهم إلى حالة وثقافة الفقر بعد أن أدخلوا قسراً إلى حالة القهر السياسي.

جدول 1: تزايد عدد السكان في القدس بين العامين 1967-2017 حسب الانتماء القومي

السنة	مجمّل سكان القدس	نسبة التغير السنوي (%)	يهود	نسبة التغير السنوي (%)	عرب فلسطينيون مقدسيون	نسبة التغير السنوي (%)	نسبة العرب من مجمل سكان المدينة (%)
1967	266.3		197.7		68.6		25.76
1980	401.1	3.3	292.2	3.1	114.8	4.0	28.62
1990	524.5	2.6	378.2	2.6	146.3	2.5	27.89
2000	657.5	2.3	448.8	1.7	208.7	3.6	31.74
2010	788.1	1.8	504.2	1.2	283.9	3.1	36.02
2017	901.3	1.9	559.9	1.5	341.5	2.7	37.89
نسبة الزيادة بين 2017-1967	238.4		183.2		397.8		

المصدر: تركيز من كتاب الإحصاء السنوي للقدس 2019، معهد القدس لبحث السياسات، القدس، ص 24.

تخطيط مكاني وإسكان: أحد المجالات التي يعاني منها المقدسيون من تمييز ملحوظ هو التخطيط المكاني المقنون (Statutory) الضابط (Regulative) والإسكان، حيث يستخدم التخطيط كأداة سيطرة تحول دون توفر الإسكان اللائق وفرص العمل، وتستخدم رخصة البناء ووثيقة ملكية الأرض -كوشان الطابو- أداة للتمييز بين المقدسيين والإسرائيليين في القدس، كما هو الحال في أحياز فلسطينية أخرى (خمايسي، 2018). حالياً، تمتد الأحياء الفلسطينية حسب تعريف بلدية القدس الإحصائي على حوالي 46.711 دونماً، بعد أن صادرت وتملكت إسرائيل حوالي 26.3 ألف دونم من مساحة القدس الشرقية. وقد وصلت مساحة هذه الأحياء المخططة والمخصصة للسكن، ويمكن استصدار رخص بناء فيها، حوالي 9.844 دونماً، أي حوالي ربع المساحة المستخدمة للسكن

<sup>7</sup> [https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB\\_503\\_%D7%A2%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-2019\\_web.pdf](https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB_503_%D7%A2%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-2019_web.pdf)



في مجمل القدس (41.690 دونماً العام 2013).<sup>8</sup> ووصلت مجمل الأراضي المخططة لاستخدامات تطوير حوالي 18.627 دونماً من أصل 37.300 دونم شملتها مخططات هيكلية مصدقة وتوجيهية للأحياء الفلسطينية؛ أي حوالي 14.8% من منطقة نفوذ بلدية القدس الحالي. فقط حوالي 8.5% من منطقة النفوذ مخصصة للسكن الفلسطيني، كما إن بعض الاستخدامات كالطرق والمناطق المفتوحة في القدس الشرقية تخدم كذلك المستوطنات الإسرائيلية. يجدر الذكر أن معظم المخططات الهيكلية المحلية المصدقة للأحياء الفلسطينية منحت حقوق بناء منخفضة تتراوح بين 25%-75% على الغالب،<sup>9</sup> وتعاملت مع الأحياء المقدسية كمجتمعات قروية، مثل صور باهر، أو مناطق معلنة لحفظ الموروث كمنطقة البلدة القديمة وحوضها البصري، ما يحول دون استصدار رخص بناء فيها.

كما إن إشكالية تسوية الأراضي وتسجيلها تعيق إمكانية إصدار رخص بحجة عدم وجود إثبات ملكية حسب القانون الإسرائيلي، على الرغم من توفر إخراج قيد أو حيازة وامتلاك حسب الأعراف. حالياً، 90% من الأحياء الفلسطينية المقدسية (46 كلم مربع) لا توجد فيها تسوية بعد أن عطل عمل موظف التسوية بقرار حكومي إسرائيلي. لذلك، حالياً عملية إصدار رخص بناء معاقبة، نظراً لإشكالية إثبات الملكية، وبخاصة بعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية العمل بتعديل قانون التنظيم والبناء رقم 101 و104، الذي يلزم لجان التنظيم المحلية، وفي سياقنا بلدية القدس، بمنع إصدار رخصة إلا في حالة توفر إثبات ملكية على أرض منظمة حسب مخطط هيكلية، وتقسيم رسمي مقر من السلطات المختصة. ونتيجة لهذا التعديل القانوني، أصبحت بلدية القدس ترفض، على الغالب، ما يعرف "توقيع المختار" لإثبات الملكية لغرض الترخيص.

نتيجة لإشكاليات نظام ومضمون التخطيط المكاني المقنون الضابط، الذي لا يتعامل مع القدس الشرقية وأحيائها كمدينة فيها وظائف مدنية، بل يقوم بتأمين تبعيتها وظيفياً على القدس الغربية، ويحول دون تخصيص أراضي لاستخدامات سكنية تلبى الاحتياجات المتزايدة للمقيمين، ما دفع المقدسيين إلى البناء دون ترخيص، وأدخلهم في ضائقة سكنية وملاحقة جنائية. حالياً، يقدر عدد وحدات السكن غير المرخصة حوالي 20 ألف وحدة، مشكلة حوالي ثلث وحدات السكن التي يسكنها مقدسيون (57235 وحدة سكن العام 2017).<sup>10</sup> هذه الوحدات السكنية مهددة بالهدم ومعاقبة أهلها بدفع الغرامات الباهظة، إضافة إلى المعاناة النفسية، الجنائية والاجتماعية الاقتصادية. هدمت السلطات الإسرائيلية بين العامين 2004-2019 نحو 970 بيتاً، بمعدل 65 منزلاً سنوياً. وحسب ميزانية بلدية القدس للعام 2018، كان دخل البلدية من محكمة البلدية حوالي 25 مليون شيكل من غرامات على البناء غير المرخص، حوالي 70% منها من المباني الموجودة في القدس الشرقية. وحسب معطيات منظمة سلام الآن الإسرائيلية، أصدرت بلدية القدس رخص بناء لـ 9,536 وحدة سكنية بين العامين 1991-2018، كان منها 16.5% فقط للمقدسيين. وتزداد معاناة المقدسيين والتميز ضدهم نتيجة الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على السكن. ففي الفترة بين العامين 2009-2018، تم البدء في بناء 26,737 وحدة سكن في القدس، كان منها حوالي 4,900 وحدة سكن (18.3%) في الأحياء الفلسطينية المقدسية.<sup>11</sup> وحالياً يقدر النقص المباشر لوحدة السكن بين 2011-2017 بحوالي 11.326 وحدة، لسد حاجة الأسر المقدسية (انظر جدول رقم 2).

إن التمييز البنوي والإجرائي في مجال التخطيط المكاني؛ الأرض والإسكان، له أثر مباشر على حياة المقدسيين، ويزيد من معاناتهم. يجدر الذكر أن سيطرة الدولة على الأراضي العامة المصادرة التي كان بعضها في ملك خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، كانت بهدف تخصيصها لإقامة مشاريع مخصصة للإسرائيليين، وعدم تخصيصها للفلسطينيين، كما إن طريقة البناء الفردية الذاتية هي السمة الغالبة على قطاع الترخيص والبناء السكني الفلسطيني، بينما السمة الغالبة لقطاع التخطيط، والترخيص والبناء السكني لدى

<sup>8</sup> دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018، بروفييل بلدية القدس، السلطات المحلية في إسرائيل 2017، نشرة رقم 1759: ص 180.

<sup>9</sup> بمكوم 2013، مسح الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية: معيقات وفرص في التخطيط، بمكوم، القدس.

<sup>10</sup> <https://jerusalem.institute.org.il/yearbook/#/207/1447>

<sup>11</sup> مصدر سبق ذكره.

اليهود في القدس، هي توفيره بواسطة وزارة الإسكان، أو شركات مدعومة منها. طريقة البناء وتوفير السكن لهما علاقة بإمكانية الحصول على قروض إسكان مدعومة، وهو ما تحصل عليه غالبية الأسر اليهودية، بينما تحرم منه غالبية الأسر الفلسطينية.

جدول 2: مقارنة فجوة الاحتياجات السكنية بين الأسر في القدس الشرقية والغربية بين العامين 2011-2017

معدل النقص السنوي (-)	معدل عدد وحدات السكن المزودة	تقدير الإضافة السنوية	تقدير عدد الأسر بين 2017-211	2017			2011			المنطقة
				عدد الأسر	معدل حجم الأسرة	عدد السكان آلاف	عدد الأسر	معدل حجم الأسرة	عدد السكان آلاف	
1618	490	2109	12654	64981	5.2	337900	52327	5.4	282566	القدس* الشرقية
655	2184	2839	17034	165706	3.4	563400	148672	3.4	505486	القدس الغربية

\* لا تشمل المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في القدس الشرقية.

المصدر: استخرجت المعطيات وتم حسابها بالاعتماد على تقارير: دائرة الإحصاء المركزية (2018)، ملخصات من كتاب الإحصاء السنوي لسنوات متعددة، القدس.

خدمات اجتماعية وثقافية: على الرغم من أن القدس أقدم مدينة وبلدية فلسطينية، فإنها تعاني من شح الخدمات الاجتماعية والثقافية. مع احتلالها بدأ حصر الحياة الثقافية المدنية، وذلك مع فقدانها للطبقة الوسطى، وشمل مجتمعات قروية في محيطها الإداري البلدي. هذه المجتمعات القروية تشمل معظم سكان القدس، وتمت بمرحلة تمدن انتقائي مشوّه. كما إن عزل القدس عن حولياتها: أي ضواحيها والبلدات المحيطة والمحاذاة لها (خمايسي، 2019 ب) بواسطة الجدار الفاصل منذ العام 2000، بعد أن صيغت سياسة "مركز الحياة" من قبل الحكومة الإسرائيلية لتقليص عدد المقدسيين، وضبط حراكهم السني/الجيلي والوظائفي في الحيز، وسبقها تطبيق سياسة تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس مع المقدسيين على أنهم مجموعات قومية/عرقية منفصلة تحول وتعيق صياغة انتماء جمعي لحياة حضرية لديهم بواسطة تأسيس وتطوير واستدامة مؤسسات وخدمات اجتماعية ثقافية، ساهم في إضعاف الحياة الثقافية والاجتماعية في القدس. إن محاولات المقدسيين لاستنهاض الحياة الثقافية والاجتماعية بواسطة تفعيل مساح، وفرق رياضية، ومؤسسات جامعة، وتطبيق إعلان القدس عاصمة الثقافة العربية العام 2009، وإحياء عمل بيت الشرق، ومسرح الحكواتي ... إلخ، تواجه سياسة مبرمجة لإجهاضها في المهد، ومنع تنظيمها إلا من خلال المراكز الجماهيرية التي تواجه ممانعة من قبل المقدسيين. ترتبط الحياة الثقافية في القدس بالأساس بالمناسبات الدينية، نظراً لمكانة القدس الدينية، وغالباً ما تكون محلية موزعة بين أحياء/قرى المدينة، ومركزة في المساجد والكنائس وحولها، أو مرتبطة بالعائلات ومناسباتها.

محاولة فحص حجم الميزانيات المخصصة للأنشطة الاجتماعية والثقافية في القدس الشرقية، أظهرت مدى شح هذه الموارد التي لم تتجاوز في ميزانية العام 2013، 1.9% للثقافة، و11.5% للفعاليات الاجتماعية، و1.5% للفعاليات الرياضية، و4.2% للرفاه الاجتماعي، وذلك من الميزانيات المخصصة والمصروفة في هذه القطاعات.<sup>12</sup> وفي محاولتنا لفحص إذا ما كان هناك تعديل ملحوظ عما ورد في ميزانية 2018، اتضح أن النسب المخصصة ظلت دون تغيير ملحوظ.

البنية التحتية: يظهر التمييز الواضح بين القدس الشرقية والغربية في البنى التحتية، التي نعني بها كل المرافق المطلوبة لتوفير حياة كريمة للإنسان في حيز المدينة العام؛ مثل الطرق، والمساحات العامة، والمرافق العامة، ونظافة الطرق، وجمع النفايات، والمشهد العام، وشبكة المياه، وشبكة الصرف الصحي، وشبكة تصريف مياه الأمطار، وشبكة الكهرباء ... إلخ. هذا التمييز رسده ولخصه مراقب الدولة في تقريره الخاص (2019).<sup>13</sup> تتعلق إشكاليات توفير وتطوير وصيانة البنى التحتية في القدس الشرقية وحوكمتها بتوزيعها

<sup>12</sup> <http://www.faiobserver.com/wp-content/uploads/2014/08/Ir-Amim-report-on-JLM-allocation-of-funds-Heb.pdf>

<sup>13</sup> مراقب الدولة 2019، مصدر سبق ذكره.

بين مؤسسات فلسطينية وإسرائيلية خدمية عدة؛ مثل شركة كهرباء محافظة القدس، وشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وشركة جيحون الإسرائيلية لتزويد المياه وتصريف المجاري، وبين مصلحة مياه رام الله التي تخدم شمال القدس الشرقية (شعفاط، وبيت حنينا، وقلنديا، وكفر عقب) (Shlomo, 2017). بينما تحظى القدس الغربية بخدمات منظمة وذات جودة من مؤسسات حكومية وإدارية واحدة تابعة للبلدية والحكومة الإسرائيلية. معظم شبكة الطرق في الأحياء المقدسية المشقوقه، المعبده والمستخدمه، لا تتناسب مع المتطلبات المهنية من حيث العرض، والميلان، والأرصفة، وفصل بين حركة السير المتحركة والراجله، ما يعيق توفر حركة المواصلات العامة بها، كما إن ثلثها غير معبد بشكل لائق، ما يعيق تنظيفها أو دخول سيارات جمع النفايات، وسيارات الإسعاف، والدفاع المدني إليها. إن الفجوة الكبيرة بين القدس الشرقية والغربية تتجلى في شح الموارد المخصصة لجمع النفايات وتجميعها. وتبين من المعطيات التي عرضها مراقب الدولة (2019: 522) أن 10% من عمال النظافة، و7% من الحاويات، و6% من عدد المسارات التي تجمع منها النفايات البيئية، و4% من حجم الحاويات في المدينة، خصصت للأحياء الفلسطينية العام 2016 (انظر جدول رقم 3). وفي العام 2017، تم رصد حوالي 107 ملايين شيكل من قبل وزارة حماية البيئة الإسرائيلية حسب قرار الحكومة رقم 2684 من أجل تقليل الفجوات في مجال جمع النفايات والبنية التحتية.

**جدول 3: حجم الموارد التي خصصتها البلدية لتنظيف غرب وشرق القدس (تشرين الثاني، 2016).**

حجم الحاويات الكلي (ليترات)	عدد المسارات	عدد الحاويات	عدد السيارات	عدد العمال	
27.220.470	135	11.846	109	696	تنظيف القدس الغربية
1.240.000	9	871	16	81	تنظيف القدس الشرقية
28.460.470	144	12.717	125	777	المجمل
4.35	6.25	6.85	1.28	10.4	نسبة القدس الشرقية

المصدر: تقرير مراقب الدولة، 2019: 552.

تبدأ حالة تردي البنية التحتية في القدس الشرقية مع غياب التنظيم الهيكلي والتفصيلي المناسب، وفي حال توفر بعضه لا ترصد البلدية الموارد المالية لإنجازه، ولا تقوم باستملاك (مصادرة) الأرض لتخصيصها للطرق وللحيز العام، لتوفير المرافق والمباني العامة، ولتتمكن من توفير البنى التحتية، ما يزيد من الضائقة البيئية وزيادة العنف الاجتماعي. يقابل شح وتردي البنى التحتية في الأحياء الفلسطينية المقدسية، توفر وتطوير وصيانة المباني العامة في القدس الغربية والمستوطنات، ما يزيد الفجوات بين شطري المدينة.

التنمية الاقتصادية المحلية: تعاني القدس الشرقية عملياً من ازدواجية الأطراف والهامشية الاقتصادية المحلية والقطرية، على الرغم من الرغبة والطموح الفلسطيني لتحويلها إلى مركز اقتصادي يشع على محيطه كما هو حال كل مدينة. ولكن توطن الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية القطرية الفلسطينية في رام الله، وخارج جدار الضم والتوسع، واعتماد غالبية المقدسيين عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى تطبيق سياسة بلدية وحكومية إسرائيلية لاستدامة تبعية المقدسيين لفرص العمل والمؤسسات الاقتصادية المتوتنة والعاملة في القدس الغربية، أبقتا القدس الشرقية على هامش الاقتصاد البلدي. كما إن شروطاً بنيوية ووظائفية، مثل توزيع معظم المقدسيين بين أحياء/قرى نشأت وتطورت كمراكز اقتصادية وورش لخدمات محلية، ومنع توطين مراكز اقتصادية مدنية وقطرية في القدس الشرقية ساهمت في إضعاف الاقتصاد المحلي. حسب معطيات الأرنونا البلدية، فإن 30% من الممتلكات غير السكنية التي تجبى منها أرنونا موجودة في القدس الشرقية. وإن مجمل المساحة المخصصة والمستخدمه للتجارة والورش في المخططات الهيكلية المصدقة، بلغت حوالي 350 دونماً من مجمل 4950 دونماً مخصصة للصناعة والتجارة والمكاتب في القدس؛ أي فقط 7% منها موجودة في القدس الشرقية. ولتوضيح الفجوة، نعرض مثلاً المخطط الرئيسي لصور باهر رقم 101-0124412، الذي تم إعداده

العام 2017. يشمل هذا المخطط، فقط، 19.14 دونم (0.39% من مساحة المخطط) مصدقة لمنشآت اقتصادية، وتم اقتراح 72 دونماً (1.48% من مساحة المخطط) (تشمل المصدق) مخصصة لمنشآت اقتصادية محلية حتى سنة هدف المخطط 2035. ومؤشر لشح فرص التنمية الاقتصادية المحلية، فحصنا المساحة التي تجبي منها بلدية القدس أرنونا العام 2017، حيث تمت مطالبة دفع أرنونا من فعاليات تشغيلية غير سكنية (مكاتب خدمات وتجارة، وصناعة، وورش، وبنوك، وشركات تأمين، وفنادق) مساحتها حوالي 3.550.9 ألف متر مربع، جبت منها بلدية القدس حوالي 828.768 ألف شيكل، منها حوالي 344.437 متراً مربعاً موجودة في القدس الشرقية، مشكلة 9.7% من المساحة المستخدمة للفعاليات الاقتصادية في القدس (انظر جدولي 4، و5). هذه المؤشرات تفسر نسبة الضعف الاقتصادي للقدس الشرقية وتبعيتها للقدس الغربية وسوق العمل الإسرائيلي.

#### جدول 4: مقارنة توزيع مدخولات البلدية من الأرنونا حسب ميزانية 2019

المنطقة	البند	ميزانية 2019	نسبة المدخولات حسب البنود، مقارنة القدس الغربية مع الشرقية	مقارنة نسبة المدخولات حسب كل بند بين القدس الغربية والشرقية
القدس الغربية (بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية)	جباية جارية للأرنونا على السكن - القدس الغربية	810,000,000	53.3	86.4
	جباية جارية للأرنونا على غير السكن - القدس الغربية	605,000,000	40.0	90.3
	جباية متأخرات للأرنونا على السكن - القدس الغربية	35,000,000	2.3	50.7
القدس الشرقية (بدون المستوطنات الإسرائيلية المقامة في القدس الشرقية)	جباية متأخرات للأرنونا على غير السكن - القدس الغربية	68,000,000	4.4	74.0
	مجممل مدخولات في الميزانية من المباني في القدس الغربية	1,518,000,000	100	85.9
	جباية جارية للأرنونا على السكن - القدس الشرقية	127,000,000	50.8	13.6
	جباية جارية للأرنونا على غير السكن - القدس الشرقية	65,000,000	26.0	9.7
	جباية متأخرات للأرنونا على السكن - القدس الشرقية	34,000,000	13.6	49.3
القدس الشرقية	جباية متأخرات للأرنونا على غير السكن - القدس الشرقية	24,000,000	9.6	26.0
	مجممل مدخولات في الميزانية من المباني في القدس الشرقية	250,000,000	100	14.1

جدول 5: جباية أرنونا من المنشآت المستخدمة لغير السكن في القدس حسب الأحياء العام 2018

	باقي الدين		جباية الأرنونا		تخفيضات الأرنونا		الديون المفروضة آلاف الشواكل	مجم الممتلكات	
	%	آلاف الشواكل	%	آلاف الشواكل	%	آلاف الشواكل			
16	234,208	64	955,458	20	295,128	1,502,513	33,766	مجمع القدس	
34	12,488.0	61	22,687.9	6	2,152.4	37,328.4	702	كفر عقب	
62	20,704.0	2	37,770.3	26	8,049.2	66,586.6	1,490	شعفاط	
100	71.2	0	0.0	0	0.0	71.2	9	مخيم شعفاط	
20	774.5	43	1,648.1	37	1,403.2	3,825.8	80	عناتا	
55	1,428.0	17	429.1	25	634.7	2,590.2	105	العيسوية	
26	3,084.1	40	4,778.0	33	3,958.6	11,839.1	384	الطور	
19	6,431.0	65	21,598.9	13	4,494.2	33,440.0	627	وادي الجوز والشيخ جراح	
25	10,277.9	63	25,582.5	11	4,549.2	40,747.5	1,532	باب الساهرة والمسعدة	
29	7,533.5	57	14,726.2	13	3,389.1	26,001.1	1,060	الحي الإسلامي	
12	790.0	58	3,708.9	29	1,839.2	6,423.8	293	الحي المسيحي	
44	1,665.7	33	1,250.8	22	832.2	3,748.7	177	الحي الأرمني	
48	1,505.6	17	546.7	34	1,054.6	3,142.5	139	سلوان	
20	288.8	12	168.7	68	960.6	1,418.1	46	أبو ثور	
49	2,836.6	22	1,238.3	27	1,536.5	5,760.9	202	راس العمود	
47	2,320.8	24	1,204.0	29	1,432.4	4,988.5	243	جبل المكبر	
23	2,531.6	62	6,794.3	15	1,637.2	10,963.1	384	صور باهر	
26	235.5	19	176.3	56	513.4	925.1	48	أم طوبا	
50	4,424.7	20	1,742.3	30	2,678.1	8,928.1	236	بيت صفافا	
30	79,391.5	54	146,051.2	15	41,114.9	268,728.8	7,757	مجمع القدس الشرقية	
	33.9		15.3		13.9	17.9	30	نسبة القدس الشرقية من مجمع القدس	

المصدر: حساب من جدول رقم 21 - جباية أرنونا على غير السكن في القدس حسب الأحياء ونوع الممتلكات العام 2018.

مما تقدم يتضح أن دخل البلدة من ضرائب الأرنونا في القدس يقدر بحوالي 14.1% (أي حوالي 250 مليون شيكل)، من مجمل دخل البلدية في الميزانية العادية، بينما معدل صرفها على الأحياء الفلسطينية لا يتجاوز 16% من الميزانية العامة، بما في ذلك المنح الحكومية، على الرغم من أن سكان القدس الشرقية يشكلون حوالي 40% من سكان المدينة، وحوالي 45% من مجموعة الجيل دون 17 عاماً. وحسب دراسة أجرتها "عير عميم" على ميزانية 2013، تبين أن نسب الصرف في القدس الشرقية لم تتغير حسب قطاعات الصرف الرئيسية.<sup>14</sup>

<sup>14</sup> [http://www.ir-amim.org.il/he/policy\\_papers/%D7%A2%D7%99%D7%A8%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%A7%D7%A6%D7%99%D7%91-%D7%91%D7%99%D7%A6%D7%95%D7%A2-3102-%D7%A9%D7%99%D7%A2%D7%95%D7%A8-%D7%94%D7%94%D7%A9%D7%A7%D7%A2%D7%94-%D7%91%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D](http://www.ir-amim.org.il/he/policy_papers/%D7%A2%D7%99%D7%A8%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%A7%D7%A6%D7%99%D7%91-%D7%91%D7%99%D7%A6%D7%95%D7%A2-3102-%D7%A9%D7%99%D7%A2%D7%95%D7%A8-%D7%94%D7%94%D7%A9%D7%A7%D7%A2%D7%94-%D7%91%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D)

## السياسات والبرامج الحكومية الجديدة: أهدافها، ومجالاتها، وتنفيذها

واقع وحال التردّي الاجتماعي الاقتصادي والخدمي في القدس الشرقية، لم يكن وليد البارحة، أو أنه غير معلوم للحكومات الإسرائيلية وبلدية القدس، بل كانوا سبباً مركزياً في إحدائه ونشوئه وتعميقه لتحقيق سياسات تخدم المشروع الصهيوني. وقد اتضح لمتخذي القرار في الحكومة والبلدية الإسرائيليتين أن استمرار إضعاف المقدسيين اجتماعياً-اقتصادياً، له تبعات على القدس الغربية بشكل مباشر، نتيجة للحدود المفتوحة، وأن حوالي 90% من المقدسيين حالياً ولدوا بعد احتلال القدس في 5 حزيران العام 1967، وأنهم نشأوا في ظل احتلال كولونيالي، ويعانون من سياساته وإجراءاته التي تميز ضدهم. بالمقابل، فإن تردّي البنى التحتية ونقص المرافق في القدس الشرقية، وزيادة الفجوات بينها وبين القدس الغربية، يؤكد زيف ادّعاء ومطلب الإسرائيليين "توحيد" القدس الشرقية والغربية.

ولإجهاض كل مبادرة جيو-سياسة تعتمد على رصد حال المقدسيين والتمييز ضدهم من حيث المكانة والحال، دفع الإسرائيليون إلى صياغة سياسات وبرامج جديدة بشأن القدس الشرقية. تتعامل هذه السياسات الإسرائيلية مع عدد من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة. أقلها زيادة عدد المقدسيين الذين أصبحوا يشكلون حوالي 40% من سكان المدينة، ولا يمكن تجاوزهم أو استمرار تجاهلهم كما ونوعاً، ثم حالة الفقر التي يعاني منها المجتمع المقدسي (75% منهم تحت خط الفقر)، والنقص في الغرف التعليمية الذي تجاوز 2,000 غرفة العام 2018، حيث أن 23,000 من الأطفال بين جيل 3-18 لا يتعلمون في المدارس، ولا يطبق عليهم قانون التعليم الإلزامي ساري المفعول.

إن الصراع في القدس لا يغيب عن مناهج التعليم، فعلى الرغم من سعي وزارة التعليم الإسرائيلية وبلدية القدس إلى فرض المنهج الإسرائيلي، فإنه يقابل باعتراض الأهالي، وإبقاء التعليم حسب المناهج الفلسطينية، وعلى الرغم من السيطرة والهيمنة الإسرائيلية ومطلبها ودعماً لفرض تطبيق المنهج الإسرائيلي على المدارس المقدسية، فإن 8% فقط من الطلاب يتعلمون حسب المنهج الإسرائيلي.<sup>15</sup> بالإضافة لما ورد فإن مشاركة القوى العاملة النسائية في سوق العمل الفعلي لا تتجاوز الربع،<sup>16</sup> ما أضعف اقتصاد الأسرة المقدسية، حيث تعتمد غالبية الأسر على معيل واحد، ودخل هذا المعيل الشهري منخفض.

كل هذه المعطيات وأخرى، كشف عنها تقرير مراقب الدولة في إسرائيل ووضعها على طاولة متخذ القرار الإسرائيلي الذي لا يستطيع تجاهلها. بالمقابل، تلاشى الأفق السياسي للوصول إلى تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن مكانة المقدسيين والحال الجيوسياسي لمستقبلهم، مما زاد من حال القلق في الشارع المقدسي. رافق حالة القلق هذه ارتفاع أصوات تطرح مسألة مستقبل حال المؤقت والمعاشية اليومية بصوت أعلى من جانب المقدسيين من ناحية، ومن الحكومة الإسرائيلية والبلدية من ناحية أخرى. كما إن زيادة العنف والفقر الاجتماعي، وزيادة الفتان والاعتداءات الشخصية في الحيز العام، دفعت المقدسيين إلى مطالبة السلطة الفلسطينية وأذرعها بالتدخل، بالموازاة مع مطالبة الشرطة الإسرائيلية بالتدخل في حل النزاعات ومنع الاعتداءات المحلية. إن عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في خلق فراغ في حالة معالجة الأمن الشخصي، وصد إمكانات تدخل السلطة الفلسطينية وأذرعها في دعم المقدسيين وحمايتهم، دفعها إلى صياغة أدوات مختلفة ورصد موارد لتحقيق سياسات تأمين سيطرتها على القدس الشرقية، وفصل المقدسيين عن أداء دورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، وتحويلهم إلى أقلية ساكنة وساكته هدفها ينقلص وينحصر لمجالات المعاشية اليومية. كما تهدف هذه السياسات الإسرائيلية إلى دفع المقدسيين باتجاه زيادة هجرتهم من المدينة، والبقاء في حال ارتباك وصراع البقاء الحياتي اليومي، وتأمين المعاشية والتعايش وحتى الاندماج الاقتصادي والوظائفي في ظل سلطة البلدية والحكومة الإسرائيلية.

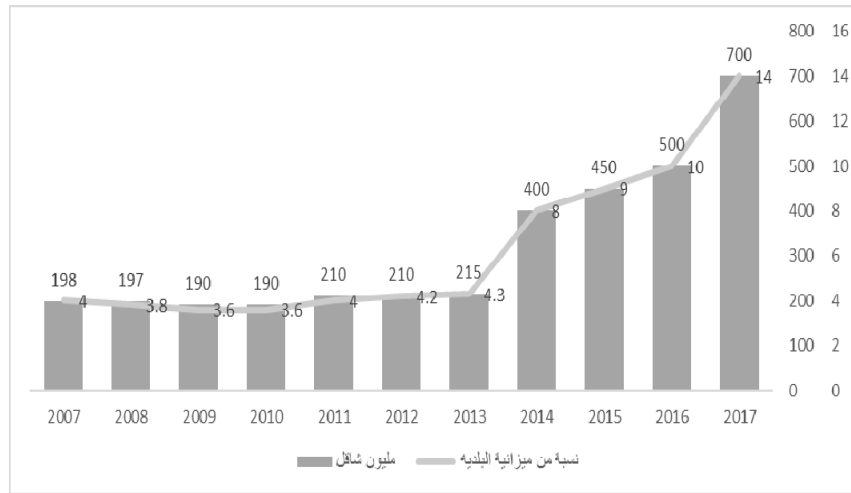
لمواجهة التردّي الاقتصادي الاجتماعي والبيئي في حال الفلسطينيين الشخصي والجمعي، وأحياز معاشهم الحياتية اليومية، قامت السلطات الإسرائيلية الحكومية باتخاذ قرارات ترصد موارد مالية عينية محدودة لصرفها واستثمارها في أوساط المقدسيين. رافق رصد هذه الموارد المالية تغيير لغة وخطاب التعامل الذي يسعى إلى زيادة الاندماج وجسر الفجوات.

<sup>15</sup> تقرير مراقب الدولة، 2019، القسم الثالث، ص 340.

<sup>16</sup> كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2019، معهد القدس لدراسة السياسات، ص 78.

يمكن فهم هذه السياسات، من خلال مراجعة ثلاثة قرارات حكومية تناولها بإيجاز فيما يلي. يجدر الذكر أن الحكومة الإسرائيلية تمنح هبة خاصة لبلدية القدس لتعزيز مكانتها، وتأمين تحقيق سياسة توحيدها، ولكن معظم هذه الميزانيات لا تصرف في القدس الشرقية. لقد اتضح من فحصنا أن الحكومة الإسرائيلية خصصت مبلغاً لم يتجاوز 200 مليون شيكل كهبة لبلدية القدس، مشكلاً 4% من ميزانية البلدية العام 2007. هذه الهبة ارتفعت إلى حوالي 700 مليون العام 2017 مشكلة 14% من ميزانية البلدية (انظر شكل 3) التي حددت بدورها مجال ومكان صرفها.<sup>17</sup>

شكل 3: حجم الميزانيات الحكومية الممنوحة لبلدية القدس كمنحة سنوية إضافية خاصة، ونسبتها من الميزانية العادية لبلدية القدس بين العامين 2007-2017



بتاريخ 29 حزيران 2014، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم 1775 بتخصيص مبلغ 200 مليون شيكل خلال الفترة بين 2014-2017،<sup>18</sup> تحت عنوان "برنامج تعزيز الأمن الشخصي والتطوير الاقتصادي-الاجتماعي في القدس لصالح جميع سكانها". خصصت الموارد المخصصة في قطاعين رئيسيين: حفظ الأمن الشخصي وتوفير البنى التحتية لعمل الشرطة في القدس الشرقية. وفي ديباجة القرار ودوافعه قيل: "حسب البند 4 من قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، واستمراراً لقرارات الحكومة الهادفة إلى تطوير القدس وتطوير قطاع الأقليات، ومن خلال الوعي بأهمية وجود حل مركب لمسألة الأمن الشخصي بشرق القدس، ويشمل منع العنف والإجرام بجانب التنمية الاقتصادية". كان هذا هو أول برنامج حكومي يركز على السكان العرب في شرقي القدس منذ احتلالها. إلا أن مجمل تأثير هذا البرنامج خلال السنوات الثلاث الأولى من تطبيقه في أحياء شرقي المدينة كان ضئيلاً، ولم يكن تركيزه ناجعاً بالقدر الكافي. وكان من بين الأسباب لذلك أن البرنامج استهدف جزءاً صغيراً من السكان في خمسة من الأحياء التي شملها. لم تكن الميزانية التي خصصت لتقليص الفجوات، والتي بلغت 200 مليون شيكل، كافية لإحداث تحسن ملموس في أي من المجالات التي ضمها البرنامج، كالتربية والتعليم، والتشغيل، والرفاه والترفيه.<sup>19</sup>

استكمالاً لتطبيق القرار السابق، اتخذت الحكومة يوم 28.5.2017 قراراً بتخصيص حوالي 177 مليون شيكل تصرف لمعالجة المركبات البيئية التي تشمل جمع النفايات، وتصريف المجاري، وزيادة الوعي البيئي، لتقليص الفجوات بين شرق وغرب القدس.<sup>20</sup>

<sup>17</sup> مراقب الدولة 2019، مصدر سبق ذكره.

<sup>18</sup> [https://www.gov.il/he/departments/policies/2014\\_dec1775](https://www.gov.il/he/departments/policies/2014_dec1775)

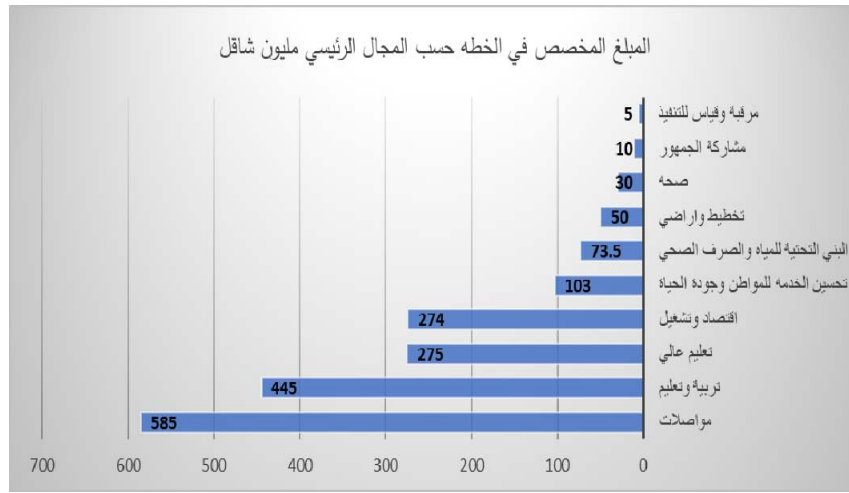
<sup>19</sup> مراقب الدولة 2019، المقدمة، مصدر سبق ذكره.

<sup>20</sup> [https://www.gov.il/he/departments/policies/2017\\_des2684](https://www.gov.il/he/departments/policies/2017_des2684)

قرار الحكومة هذا اعتمد على خطة إنجازية وضعتها وزارة حماية البيئة، لواء القدس، حددت فيها مجالات صرفها والمناطق التي سيتم العمل بها.<sup>21</sup>

جرى توسيع تدخل الحكومة لتقليص الفجوات في قرار الحكومة يوم 2018/5/13 رقم 3790،<sup>22</sup> الذي يعتبر أول قرار شبة شامل لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي في القدس الشرقية بعد 51 سنة من احتلالها.<sup>23</sup> حسب هذا القرار، تم تخصيص حوالي 2.1 مليار شيكل تصرف خلال خمس سنوات حسب المجالات المعروضة في الشكل رقم 4. هذا المبلغ المخصص حسب القرار مركب من إضافة هبة حكومية إلى ما كانت تصرفه بلدية القدس سنوياً.

شكل 4: توزيع الموارد المالية التي خصصها قرار 3790 حسب المجالات الرئيسية المخصصة لها (مليون شيكل)



يختلف قرار الحكومة رقم 3790 عما سبقه من قرارات حكومية تخص القدس الشرقية. فقد غلبت الاعتبارات الأمنية على الأهداف الأساسية للقرارات السابقة، في حين أن الهدف الأساسي لقرار 3790 هو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للسكان. وكان الاختلاف واضحاً في الخطاب واللغة والمفردات المستخدمة في صياغة القرار، وإيراد الاعتبارات الأمنية كمخرجات للبرنامج. وقد يعود السبب في ذلك إلى انقطاع المفاوضات، بشكل تام، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبخاصة بشأن القدس، وعدم الوصول إلى أي اتفاق فيما يتعلق بالقدس، الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تعزز من دورها في السيطرة على القدس الشرقية. بالموازاة مع تعثر المفاوضات بشأن القدس من فترة طويلة، تستمر إسرائيل في تغيير الوقائع في القدس لمنع التسوية وفق المرجعيات الشرعية الدولية. وكجزء من هذا التغيير، جاء الإسراع في إجراءات الضم بعد انتفاضة العام 2000، وباتت حدود الأطماع الإسرائيلية في تنفيذ جدار الضم والتوسع حول القدس. هذا التسارع الأخير في الإجراءات الإسرائيلية كان بسبب التغيير في السياسة الأميركية تجاه القدس والاستيطان، الذي شجع حكام إسرائيل لتتويج مشروعها بشأن ضم القدس، وإفقال الباب كلياً أمام أي تسوية سياسية. إن إقرار الخطة المطروحة بموجب قرار 3790 يأتي في إطار إزالة العقبات الذي سيشكله موقف المقدسيين من أعمال التتويج، ولمواجهة الاعتراضات الخارجية والداخلية

<sup>21</sup> [https://www.gov.il/BlobFolder/pmopolicy/2017\\_des2684/he/secretary\\_govdecisions\\_2017\\_documents\\_2684.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/pmopolicy/2017_des2684/he/secretary_govdecisions_2017_documents_2684.pdf)

<sup>22</sup> [https://www.gov.il/he/departments/policies/dee3790\\_2018](https://www.gov.il/he/departments/policies/dee3790_2018)

<sup>23</sup> <http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/%D7%94%D7%97%D7%9C%D7%98%D7%AA%20%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%94%203790%20%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%9E%D7%A2%D7%A7%D7%91%20%D7%A8%D7%91%D7%A2%D7%95%D7%A0%D7%99%2005-2019.pdf>



على مضي إسرائيل في تكريس نظام الفصل العنصري، الذي سيتجلى بأبشع صورته في القدس. ولكن مفردات الخطة تكشف طبيعتها التجميلية كما هو واضح من عرضها محلياً ودولياً.

تظهر مراجعة مركبات الخطة أن صرفها مشروط بتأمين الاندماج والتطوير الفردي، كما هو شأن تخصيص موارد لمن يتعلم في الجامعات والكليات الإسرائيلية، ودعم المدارس التي تتبنى المنهج الإسرائيلي في التعليم. وإن الموارد المخصصة لقطاع الإسكان معدومة، وتلك المخصصة للتخطيط وتنسوية الأراضي لا تتجاوز 50 مليون شيكل، تشكل أقل من 2.5% من الموارد المخصصة في الخطة. كما إن الخطة تسعى إلى زيادة نسبة تشغيل النساء وتقليص البطالة، ولكنها لا تطرح توسيع البنى التحتية والتشغيلية لتمكين الاقتصاد والتنمية المحلية للمقيمين في القدس الشرقية. وإن من بين أهدافها تعميق السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وبخاصة تطوير منطقة البلدة القديمة وحوضها البصري استكمالاً لإنجاز القرار الحكومي رقم 3788 الصادر بتاريخ 2018/5/13،<sup>24</sup> وقرار رقم 4651 من تاريخ 2012/5/20، حيث خصص مبلغ 400 مليون شيكل بموجب الخطة الخمسية 2019-2024 لتطوير البلدة القديمة وحوضها. ونستنتج من الرسائل المبطنة في الخطة، تعميق ارتباط وتبعية المقدسيين للاقتصاد الإسرائيلي؛ فالخطة تركز على الفرد ومتطلباته الحياتية، وتتجاهل الجمع المقدسي، وكل الأمور المتعلقة بالأرض والمسكن تم تحييدها أو تجنب تخصيص الموارد الاقتصادية، ما يساهم في امتلاك المكان والارتباط بالأرض. إن التركيز على تشغيل النساء له تبعات سوسيو-ديموغرافية، ويعرض بحلة التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الأسرة.

مراجعة التقارير الأولية التي تتابع تنفيذ هذه الخطط الحكومية والبلدية من قبل مؤسسة معهد القدس لأبحاث إسرائيل<sup>25</sup> وجمعية "عير عميم"<sup>26</sup> تظهر معيقات في إنجاز المخططات حسب قرارات الحكومة، بعضها نتيجة رفض تعاون المقدسيين وتخوفهم من هذه الخطط، وأخرى نتيجة خلافات بين الجهات الإسرائيلية العاملة في الإنجاز، أو استغلال هذه الميزانيات وتحويلها إلى بنى تحتية خارج الأحياء الفلسطينية، وتخدم المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية بشكل غير مباشر.<sup>27</sup>

### بدائل متاحة للحفاظ على وحدة القدس الشرقية

مارست السلطات الإسرائيلية الحكومية، البلدية والمؤسسات الخاصة والجمعيات غير الحكومة الصهيونية، سياسات متجانسة، متكاملة وتراكمية تهدف إلى خلق واقع يضمن سيطرة إسرائيلية على القدس الشرقية، ويربطها مع القدس الغربية وإسرائيل، كما أشرنا في استهلال هذه الورقة. والسؤال الذي نطرحه هو: ما هي البدائل المتاحة للحفاظ على وحدة القدس الشرقية الجغرافية، والديموغرافية والاقتصادية للتعامل مع السياسات الإسرائيلية ومؤسسات الاحتلال لأجل المساهمة في إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الواقع غير المتناظر من حيث توفر القوة المادية العسكرية، والسياسية، والاقتصادية؟ ربما يظن البعض أن هذه البدائل محدودة بعد إقامة الجدار الفاصل، وخلق ازدواجية الهامشية للقدس الشرقية الوظيفية إسرائيلياً وفلسطينياً، على الرغم من الدوافع والأسباب المختلفة لكل جانب، وتقطيع وشرذمة الوجود المقدسي، وضعف الطبقة الوسطى والقيادة السياسية الجامعة لديه، وقضم المؤسسات النازمة اقتصادياً واجتماعياً. وعلى الرغم من هذه الحال، نظن أن هناك بدائل عدة نحاول أن نوجز بعض مركباتها وسماتها الرئيسية، التي تحتاج إلى دراسة تقييمية إضافية. نقدم بقولنا أن هناك عناصر قوة لدى المقدسيين لا بد من تعزيزها وتتعلق من حال قوة الضعيف مادياً واقتصادياً، ولكنه قوي بإيمانه بمشروعة وروايته السياسية والأخلاقية وارتباطه بأرضه ومدينته، وسعيه إلى إحفاق حقه بها. فعلى الرغم من الضعف الاقتصادي للمقدسيين، تبين مؤشرات وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، بالمعدل العام، أنه أعلى مما

<sup>24</sup> [https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3788\\_2018](https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3788_2018)

<sup>25</sup> <https://jerusalemstitute.org.il/projects/%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%9B%D7%94-%D7%9E%D7%9C%D7%95%D7%95%D7%94-%D7%9C%D7%AA%D7%9B%D7%A0%D7%99%D7%AA-%D7%94%D7%97%D7%95%D7%9E%D7%A9-%D7%9C%D7%A4%D7%99%D7%AA%D7%95%D7%97-%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%99/>

<sup>26</sup> <http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/%D7%94%D7%97%D7%9C%D7%98%D7%AA%20%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%94%20%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%9E%D7%A2%D7%A7%D7%91%20%D7%A8%D7%91%D7%A2%D7%95%D7%A0%D7%99%2005-2019.pdf>

<sup>27</sup> <http://ajalia.com/article/17203>

هو موجود في الضفة الغربية، وأن المجتمع المقدسي هو مجتمع فتي ويمر بعملية تمدن في غالبه، وأن القدس الشرقية هي أكبر مدينة عربية فلسطينية بعد غزة. بالاعتماد على مؤشرات القوة والضعف الموجزة أعلاه، نعرض فيما يلي سمات رئيسة لسيناريوهات وبدائل مستقبلية مع التركيز على تبعاتها الاقتصادية.

أحد السيناريوهات إطلاق العصيان المدني والامتناع عن المشاركة في سوق العمل الإسرائيلي، واستمرار رفض قرار الحكومة الساعي إلى تحسين حال المقدسيين لترويضهم/أسرلتهم وربطهم بإسرائيل. يشمل ذلك الإعلان عن إقامة بلدية حتى وإن كانت بلدية ظل، تُعَيَّن أو تنتخب وتقوم بإدارة شؤون المقدسيين عملياً، وتشكل عنواناً بلدياً ووطنياً لهم. يدفع هذا العصيان باتجاه زيادة الصدام والمواجهات مع البلدية ومؤسسات الأمن الإسرائيلية. هذا السيناريو مرتبط بقدرة المقدسيين على تحمل الضغوطات الأمنية والاقتصادية، وتوفر أفق تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق تكامل وترابط القدس الشرقية مع باقي الأرض المحتلة، وتكون جزءاً منه وعاصمته. سيواجه هذا السيناريو استمرار إضعاف المقدسيين اقتصادياً، وزيادة الضغط الإسرائيلي لردعهم عن العصيان. كما إنه غير مفضل من غالب المقدسيين في الظرفية الحالية، وذلك على خلفية تجربة مشاركتهم في الانتفاضتين الأولى والثانية، وتحوفهم من فقدان بعض المكتسبات الاقتصادية والخدمية التي رافقت حال الاستقرار نسبياً، وفي حال استمرار التعايش والمعاشية التي مروا بها في العقد الأخير. يقابل هذا الرأي طرح إيجابيات الانتفاضات والهبات على إعادة تنمية الانتماء الوطني وتشكيل الهوية الجمعية، وبخاصة بما يتعلق بحفظ المقدسات وعلى رأسها الحرم الشريف. كما إن جزءاً كبيراً من المقدسيين مستعد لأن يضحي بالمكتسبات المادية المحدودة، في سبيل حفظ الكرامة الوطنية. مع ذلك، هناك جزء من المقدسيين يعتقدون أن من حقهم اكتساب هذه الميزات المتوفرة من البلدية، مقابل ما يدفعون من الضرائب والغرامات في ظل دولة الاحتلال، وهي حقوق محفوظة لهم بموجب القانون الدولي، بحيث لا تكون هذه المكتسبات على حساب المطالب الوطنية.

سيناريو آخر يركز على تحقيق المشاركة والاندماج في السوق الإسرائيلي، وتقبلهم الخطط الحكومية الاقتصادية والتماهي معها، وحتى التقدم للمشاركة في الانتخابات البلدية والترشح لرئاسة البلدية للتشارك في إدارة المدينة، بهدف جسر الفجوات وتحقيق المساواة بين أحياء المدينة كمطلب شعبي. سيناريو المشاركة والاندماج الواعي المنظم ربما يزيد من الفرص الاقتصادية وزيادة التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للمقدسيين في الواقع المشهود والمنظور للاقتصاد الإسرائيلي، وعلى فرض استمرار ازدهار اقتصادي بإسرائيل. بموجب هذا السيناريو، تعزز السلطات الإسرائيلية دور المراكز الجماهيرية وتحولها إلى لجان أحياء أو مديريات تنفيذية تحت إشراف البلدية، تخصص لها ميزانيات حسب مفاتيح يتفق عليها بين مندوبي البلدية والحكومة الإسرائيلية وممثلين للمجتمع المحلي. هذا السيناريو يواجه رفضاً إسرائيلياً صهيونياً عملياً، مع أنه سيلقي ترحيباً إسرائيلياً لفظياً، لأنه يهدد السيطرة الإسرائيلية على القدس، ويساهم في إعادة تشكيل حال المقدسيين في ظل إحقاق المساواة والمشاركة والتشارك الندي، ومؤشر ذلك رفض الحكومة الإسرائيلية طلبات التجنيس التي يقدمها الفلسطينيون. كما إنه سيواجه رفضاً فلسطينياً لما يحمله من إقرار فلسطيني بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية. هذا الرفض المتبادل وغير المتناظر لهذا السيناريو من الأطراف ذات العلاقة، كل طرف من منطلقاته ومبرراته، سيبقي المقدسيين يعايشون حال الازدواجيات والثنائيات والتناقضات بالمعاشية والتعايش اليومي والمستقبلي. وإن المسبب الأساسي لحال المقدسيين الموصوف سابقاً، هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تتناقض مع القانون الدولي والمشروع الوطني الفلسطيني، الذي يطالب بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، ما يزيل حالة الهامشية، ويفتح فرص تنمية ونموً اقتصادياً كبيراً أمام المقدسيين، ما يغير، بشكل جذري، حالهم ومكانتهم.

سيناريو ثالث يتلخص في استمرار الوضع الراهن والمتغير ببطء، ما يعني استمرار حال ومكان المؤقت وصراع البقاء الفردي، وصرف موارد حكومية محدودة لتحسين البنى التحتية، والنظافة، والبيئة لتخفيف الضرر على القدس الغربية، وتطبيق سياسة تحسين الوضع الاقتصادي الفردي، وتخفيف البطالة وزيادة مشاركة العمل لدى النساء، والعمل على خفض نسبة التسرب وزيادة المدارس والطلاب الذين يتبنون منهاج التعليم الإسرائيلي، بما في ذلك تعلم اللغة العبرية، ومعه ميل الطلاب للتعلم في الجامعات والكليات الإسرائيلية لفتح فرص عمل أكثر أمامهم في السوق الإسرائيلي، وحتى يُمكن أن يتحولوا ليكون بعضهم بديلاً للفئة من العرب الفلسطينيين مواطني

إسرائيل الذين وجدوا فرص عمل في القدس، حيث يشتغلون بعضهم "شبه وسطاء" بين المقدسين والسلطة الفلسطينية وبين المؤسسات الإسرائيلية. بموجب هذا السيناريو، يستمر المقدسيون في السكن في أحياء منفصلة عن بعضها، وجزء كبير منهم هذا خيارهم بشكل طوعي لتعزيز المصالح المنفعية المحلية الحارثية والعشائرية أو/ونتيجة السياسة الإسرائيلية التي تسعى باستمرار إلى شردمة المقدسين اجتماعياً، والإبقاء على ضعفهم الاقتصادي، وتقطيعهم حيزاً في داخل القدس الشرقية ومع حولياتها الفلسطينية، القروية والحضرية، المغذية لها (خمايسي، 2019).

هذه بعض ملامح سيناريوهات رئيسة يمكن اشتقاق تفاصيل ومركبات إضافية منها؛ وبعض منها يساهم في حفظ وحدة القدس الشرقية وأخرى يهددها. إن ترميم المجتمع المقدسي المأزوم، وإعادة تشكيلة في ظل السياسة الكولونيالية الإسرائيلية، وحال الاستقطاب والتقاطب (Polarized) الداخلي والخارجي هي مهمة ليست سهلة في المستقبل المنظور. لذا، سيستمر المقدسيون يواجهون -أفراداً وجماعات- مدينة مقسمة عملياً، بها تنوع ثقافي، وتراتب اجتماعي تقليدي عشائري وحارثي ووهن اقتصادي في ظل صراع جيوسياسي، وطني ومدني عميق، وتضعهم في ورطات لمواجهة المستقبل المركب في ظل تعدد الحدود في محيط المدينة (Dumper, 2014). كما سيستمر المقدسيون يترنحون بين المطالبة للانتقال إلى نموذج المواطنة الناقصة والمطالبة بالمساواة الاقتصادية الاجتماعية في ظل سيادة السلطات الإسرائيلية (نموذج العرب الفلسطينيين في إسرائيل)، وبين نموذج المطالبة بالاستقلال وإنهاء الاحتلال الكولونيالي، والانفكاك من حال المؤقت ومكانة المقيم الثابت المشروط، والانتقال إلى أن يكونوا جزءاً من الدولة الفلسطينية المنشودة. في حال تعميق الترنح، ستستمر معاناة المقدسيين من ضائقة اقتصادية وسياسة تمييز واستمرار ضعفهم اقتصادياً وسياسياً، ما يدفع الطبقة الوسطى إلى الهجرة، وتزداد المواجهات، وبخاصة بين مجموعة الشباب التي يزداد عددها ويرتفع طموحها الاقتصادي والاجتماعي والوطني.

لا نتوقع أن تقوم السلطات الإسرائيلية الحكومية والبلدية بصرف موارد وميزانيات كافية تليي الحاجات والمتطلبات المتزايدة، وبخاصة في مجال الإسكان وتوفير الأراضي، وحسب سلة خدمات متساوية بين شطري المدينة، على الرغم من سياسة "توحيد" المدينة بشقيها التي تسعى إليها السلطات الإسرائيلية بموجب القانون والخطط الإسرائيلية المفروضة قسراً، بل ستبقي الفجوات الحياتية كثيرة، على الرغم من زيادة الميزانية المحدودة المرصودة بموجب القرارات الحكومية. من ناحية ثانية، الضعف الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وتغيير أولويات الدعم الاقتصادي من الدول العربية والإسلامية، وممارسة القمع الإسرائيلي لمنع انتقاله وصرفة في القدس الشرقية - كل ذلك يبقي الفجوات الاقتصادية، بل ربما ستتسع بشكل نسبي.

## خاتمة

وفي ظل استمرار تنمية المقدسيين في هذا الحال المركب الذي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تعميق سياسات تمكين بسط هيمنتها وسيطرتها على القدس الشرقية، فإنه بالمقابل يرى المقدسيون أن هذه السياسة لا تليي احتياجاتهم المدنية، والاقتصادية والوطنية، ما سيدفعهم إلى دخول حالات ومواقف بها فحاح ومصائد لهم، تضعهم في حال متناقض بين المنفعي الفردي، والوطني الجمعي، ما سيؤدي من تبرير أو تأقلم التعامل مع حالهم على أسس مركبات هجينة، تمكنهم من المعاشة لتجنب الصدام بين ما يعرف على أنه "تطبيع" أو مقاومة مدنية واعية. هذا الصدام الهجين ربما سيساهم في صراع البقاء والتنمية المشوهة والمأزومة في ظل. لتخفيف أضرار حال الهجين للتعايش والمعاشة، لا بد من إعداد برنامج عمل شامل يمكن المقدسيين ويساعدهم في إدارة الأزمات التي يواجهونها، لتقويتهم وتعزيزهم لمرحلة تكون فيها فرص لتحقيق تسويات جيوسياسية. حتى ذلك الحين، لا بد من مأسسة العمل، من خلال إعادة بناء المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والحياتية على أسس المقاومة المشاركة بشكل انتقائي، والاستفادة من الفرص، واتقاء الأضرار، والموازنة بين المدني والوطني دون تفریط ولا إفراط.

## المراجع

- خمايسي، ر. (2018). "مصيبة التخطيط الحضري في القدس"، المستقبل العربي، عدد 475، ص: 29-55.
- خمايسي، ر. (2019). "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحديات والاستشراف"، سياسات عربية، عدد 39، ص: 8-29.
- خمايسي، ر. (2019 ب). نحو صياغة رؤية لتنمية الضواحي البلدية في محيط القدس: الزعيم وعناتا والرام وكفر عقب نموذجاً. عمران، العدد 30، المجلد، 8، ص 7 - 40.
- نفتالي، ي.، وشيفتان، ي. (2018). "الطاقة الكامنة الاقتصادية الاجتماعية في خروج النساء العربيات في القدس للعمل"، القدس: معهد القدس لبحث السياسات (بالعبرية).
- رمون، أ. (2018). "عرب شرقي القدس إلى أين؟: مسائل الإقامة والمواطنة، صورة الوضع وتوصيات وسياسات"، القدس: معهد القدس لبحث السياسات (بالعبرية).

- Dumper, M., (2014), Jerusalem Unbound: Geography, history, and the future of the holy city. New York: Columbia University Press.
- Shlomo, O., (2017), The governmentalities of infrastructure and services amid urban conflict: East Jerusalem in the post Oslo era. Political Geography, 61, pp.224-236.